الأمم المتحدة S/PV.7031

مجلس الأمن

السنة الثامنة والستون

مؤقت

الجلسة **٧٠٣١**

الاثنين، ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، الساعة ٩/٣٠

نيويورك

الرئيس:	السيد كوينلان	(أستراليا)
الأعضاء:	أذربيجان	السيد مهدييف
	الأرجنتين	السيد أويارسابال
	الاتحاد الروسي	السيد بانكين
	باكستان	السيد مسعود خان
	توغو	السيد مينون
	جمهورية كوريا	السيد سول كيونغ – هون
	رواندا	السيد غاسانا
	الصين	السيد وانغ مين
	غواتيمالا	السيد روسينتال
	فرنسا	السيد بيرتو
	لكسمبرغ	السيدة لوكاس
	المغرب	السيد لوليشكي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ويلسون
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ديلورنتيس

جدول الأعمال

الحالة في ليبيا

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (S/2013/516)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.

1347480 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٤٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في ليبيا

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (S/2013/516)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل ليبيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد طارق متري، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2013/516، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا.

سيستمع المجلس خلال هذه الجلسةإلى إحاطة إعلامية يقدمها السيد طارق متري، وسعادة السيد أوجين-ريشار غاسانا، الممثل الدائم لرواندا، بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١).

أعطي الكلمة الآن للسيد متري.

السيد متري (تكلم بالإنكليزية): تلقى مجلس الأمن تقرير الأمين العام (S/2013/516) الذي يقدم معلومات عن عمل بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا خلال الأشهر الستة الماضية ويقدم قراءة متزنة للتطورات السياسية والأمنية في ليبيا خلال تلك الفترة. ولا تزال مجموعة من العوامل المؤثرة الداخلية والإقليمية تمارس ضغوطا هائلة على العمليات السياسية الجارية في البلد، الأمر الذي يزيد من صعوبة المهام التي تواجه السلطات الليبية، المتمثلة في الحكومة والمؤتمر الوطني العام على حد سواء، في سعيهما لضمان مضي المرحلة الانتقالية في البلد قدماً بشكل سلمي.

شهدنا خلال الأشهر الثلاثة الماضية، زيادة حدة الخلافات السياسية المعلنة بين مختلف القوى السياسية. وقررت الكتلتان السياسيتان الرئيسيتان في المؤتمر الوطني العام تعليق مشاركتهما بصورة منفصلة كحزبين سياسيين منظمين في أعمال المؤسسات السياسية الوطنية. وعلى الرغم من التراجع جزئياً عن تلك القرارات، فإنها شكلت إلى حد كبير رد فعل على السخط الشعبي الواسع النطاق على الأحزاب السياسية، وفي الوقت نفسه، عكست زيادة حدة الاستقطاب في الحياة العامة.

ثمة أيضا بعد إقليمي للتغيرات السياسية الهامة الحاصلة في ليبيا. كان للتطورات الأخيرة، ولا سيما في مصر وتونس، أثر ملموس على الساحة السياسية، وأثرت بشكل كبير على سلوك بعض القوى السياسية. وبثت تلك الأحداث شعورا بالقلق في أوساط النظام السياسي، حيث قامت مختلف الجهات السياسية الفاعلة بإعادة تقييم موقفها إزاء مجمل المشاكل الرئيسية التي تواجه ليبيا والمنطقة بصفة أعم.

ترتب عن الإخلال الجسيم مؤخرا بحركة تصدير النفط نتيجة الاحتجاجات التي جرت في عدد من المنشآت التي يوجد أغلبها في شرق ليبيا، أضرار بالغة على استقرار الاقتصاد الليبي. ودفع ذلك المؤسسة الوطنية للنفط إلى إعلان غير مسبوق يعتبر الحالة الطارئة بمثابة قوة قاهرة تحول دون تنفيذ الالتزامات المترتبة عليها بموجب العقود الموقعة. وارتبطت

تلك الاحتجاجات أساسا بالخلافات المتعلقة بحماية المنشآت وبدعوة البعض في الشرق إلى الفدرالية.

وفي بلد تمثل العائدات النفطية فيه ٨٠ في المائة من الدخل القومي، و ٩٧ في المائة من الصادرات، تواجه الحكومة خطر العجز عن تسديد التزاماتها المالية، ما لم يجر حل الأزمة الحالية بسرعة.

إننا نعتقد أن حل تلك الأزمة، فضلا عن الأزمات العديدة الأخرى التي تواجه ليبيا، بالوسائل السلمية، أمر حيوي للمصالح الوطنية للبلد وقدرته على تحقيق تقدم ملموس في مرحلته الانتقالية. وفي ذلك السياق، فإننا نحث أيضا جميع الأطراف على الكف عن التلاعب بموارد ليبيا لمآرب سياسية.

وفيما يخص سن قانون جديد، لا يزال إقرار قانون العدالة الانتقالية معلقا في المؤتمر الوطني العام. وتعتقد بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا أن التصديق على القانون الجديد المذكور مسألة حيوية فيما يخص التعامل مع مآسي الماضي وجرائمه، و أمر بالغ الأهمية أيضا فيما يخص تيسير عملية المصالحة الوطنية الصعبة.

و حالة الكثير من المعتقلين لأسباب تتعلق بالنزاع، المقدر عددهم بـ ٠٠٠ ٨ شخص، لا تزال تنطوي على المشاكل. ولئن كانت وزارة العدل قد أفادت بانخفاض عدد الشكاوى، فإن حالات الوفاة أثناء الاحتجاز، و التعذيب وغيرها من أشكال سوء المعاملة الأخرى ما زالت مصدرا للقلق. غير أن البعثة لاحظت تحسنا ملحوظا في ظروف عيش المعتقلين ومعاملتهم في المراكز التي تخضع فعلا لسلطة وزارة العدل التي تتوفر على ضباط الشرطة القضائية من ذوي الخبرة والتدريب.

لقد طرأت مستجدات فيما يتعلق بمحاكمات كبار أعضاء نظام القذافي. ففي أعقاب إدانة أحمد إبراهيم القذافي, وزير التعليم والإعلام السابق والحكم عليه بالإعدام، في ٣١ تموز/يوليه، من المتوقع أن تبدأ عما قريب محاكمات ٢٥٠ من المُدّعَى عليهم، بمن فيهم سيف الإسلام القذافي.

وفي ذلك الصدد، لا تزال البعثة تشدد على اتباع نهج متسق لكفالة احترام معايير مقبولة في محاكمة مسؤولي النظام السابق بغية تفادي التهم العشوائية والإسهام في وضع سجل تاريخي للجرائم المُرتَكبة في ظل النظام السابق. إن كفالة محاكمات عادلة لمسؤولي النظام السابق ستشكل اختبارا للمؤسسات القضائية الليبية في الأشهر القادمة. ولا تزال الحالة الأمنية السائدة في البلد و الهجمات المستمرة على القضاة والمحامين والمحاكم تشكل تحديا كبيرا للسلطات.

وعلى الرغم من المصاعب وأوجه انعدام اليقين الكثيرة، يسرني أن أفيد بأن عملية وضع الدستور الليبي قد أحرزت بعض التقدم، بإقرار المؤتمر الوطني العام لقانون انتخاب جمعية صياغة الدستور. ودعت البعثة إلى اتخاذ تدابير استثنائية لضمان تمثيل أفضل للنساء في جمعية صياغة الدستور. غير أن القانون الانتخابي الذي تم إقراره ينص على تمثيل محدود للنساء، إذ يعطيهن ستة مقاعد محجوزة في الجمعية المتألفة من ٦٠ عضوا، وهو ما يقل عن نسبة ١٦ في المائة التي كانت مخصصة لهن في انتخابات المؤتمر الوطني العام التي أُجريت في تموز/يوليه ٢٠١٢.

وقد حظيت الأقليات الثقافية والعرقية، من جانبها، بستة مقاعد محجوزة. و بعض منظماتها وشخصياتها المؤثرة يطالب بإلحاح بوجوب أن تُتّخذَ القرارات بشأن المسائل الدستورية المتصلة بحقوقهم الثقافية واللغوية بتوافق الآراء بدلا من أغلبية ثلثي الجمعية المتألفة من ٦٠ عضوا، على نحو ما نص عليه الإعلان الدستوري. وتتيح عملية صياغة الدستور فرصة للشعب الليبي لوضع عقد اجتماعي جديد ستحتكم إليه ليبيا الجديدة، وبالتالي، فلابد أن تكون هذه العملية شفافة وتشاورية وشاملة.

لقد تم مؤخرا انتقاء مجلس المفوضين الجديد للجنة العليا الدائمة للانتخابات. وبدعم كامل من فريق الأمم المتحدة المعني بالانتخابات في مختلف مجالات عمل اللجنة، فإنها تنكب بفعالية على التخطيط والتحضير لانتخابات جميعة صياغة الدستور.

وما زالت المشاكل الأمنية بالتأكيد الشغل الشاغل للشعب الليبي. ومنذ آخر مرة وافيت بها المجلس بمعلومات (أنظر S/PV.6981)، وقعت اشتباكات مسلحة في طرابلس بين الكتائب الثورية المتناحرة. وبفعل محدودية قدرة الدولة على تأمين العاصمة، كلف الرئيس المنتخب مؤخرا للمؤتمر الوطني العام، السيد نوري أبو سهمين، بمهة حماية المدينة غرفة عمليات الثوار الليبيين، وهي ائتلاف للكتائب الثورية.

كما تصاعدت التوترات فيما بين مختلف الجماعات السياسية والقبلية والجماعات المسلحة لتصير مواجهات في مختلف أنحاء البلد، مما أدى إلى العديد من الوفيات. وعمليات اغتيال الشخصيات الأمنية، لاسيما في الشرق، ومؤخرا اغتيال النشطاء السياسيين والصحفيين، واستخدام الأجهزة التفجيرية الارتجالية، والهجمات على أعضاء السلك الدبلوماسي، والتهديدات التي تتعرض لها الأمم المتحدة، والإجرام على نحو عام، ما زالت مستمرة أمام ضعف مؤسسات الأمن التابعة للدولة. وأمن الحدود مسألة لها أهمية بالغة لم تقم السلطات بعد بمعالجتها معالجة فعالة.

إن التقدم المحرز في إدماج المقاتلين الثوار في صفوف الشرطة والجيش الليبي يظل محدودا للغاية، على غرار إعادة إدماجهم في الحياة المدنية. وفي محاولة من الحكومة لتشجيع الثوار على الانخراط في صفوف الجيش وتحسين جدول مرتبات الأفراد النظاميين، أعلنت مؤخرا عن زيادة في مرتبات الجيش، ستدخل حيز النفاذ اعتبارا من كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. كما أعلنت الحكومة أنها ستمضي قدما في تدريب ما بين ١٢ ٠٠٠ و ١٥ ٠٠٠ من الجنود خارج ليبيا. وتشكل إعادة هيكلة الجيش ومعالجة ارتفاع عدد أفراد هيئة الضباط فيه أولويتين عاجلتين. ولا تزال الشرطة الليبية تدمج في صفوفها الأفراد من الكتائب المسلحة. بعضهم تم تجنيده فعلا بينما لا يزال المزيد من الأفراد الآخرين بصدد عملية فحص السجلات والتسجيل.

إن انشغال الحكومة بتردي الحالة الأمنية وازدياد أوجه الانقسام فيما بين الجماعات السياسية والكتائب الثورية أمران أعاقا وضع نظام للأمن القومي قوي ومنسق وفعال.

عندما قدمت آخر إحاطة إعلامية إلى المجلس في حزيران/يونيه (أنظر S/PV.6981)، أشرت إلى المصاعب الكبيرة التي تمت مواجهتها في أعقاب أربعة عقود من الحكم الاستبدادي. وستحل في الشهر القادم الذكرى السنوية الثانية لانهيار نظام القذافي الاستبدادي. ومن الواضح على نحو أكبر اليوم أن الأفكار المسبقة عن الانتقال السياسي على الأرجح وصفة للإحباط، إن لم نقل الفشل. وقد تكون الانتخابات الحرة والنزيهة قد بشرت بعملية ديمقراطية، لكنها أثارت توقعات أكبر مما كان بمقدور المؤسسات والقوى السياسية أن تفي به.

واليوم، هناك شعور من الشك، وربما الرفض، لدى الشعب الليبي فيما يتعلق بالكيفية التي يرى بها العملية السياسية. لكن هذا الشعور ينبغي ألا يُفَسّر بفقدان الثقة في الوحدة الوطنية والديمقراطية وسيادة القانون. فالتزامه بالمبادىء التي خاض ثورته من أجلها لا يزال عميقا. وقد أثبتت التجربة الليبية الطابع الملح لإجراء الحوار وبناء التوافق في الآراء على الأولويات الوطنية خلال الفترة الانتقالية، فضلا عن المبادىء التوجيهية، ومعايير الحوكمة والقواعد الأساسية للعمل السياسي.

واستجابة للمطالب المتزايدة من جميع الأطياف السياسية لإجراء حوار وطني يمكنه أن يعالج العملية الانتقالية المتعثرة

في البلد، اتفقت السلطات الليبية على التحضير لهذا الحوار وإجرائه.

ومن شأن إجراء حوار وطني أن يوفر منبرا لإشراك الجهات الفاعلة السياسية والثورية والتقليدية وغيرها في مناقشة المسائل الوطنية الملحة والسعي إلى تحقيق توافق في الآراء على الإستراتيجيات، والمبادئ الأساسية، التي ينبغي أن تحكم الحياة السياسية في الفترة الانتقالية إلى حين اعتماد دستور جديد وإجراء انتخابات جديدة.

وفي الاجتماعات التي عقدتها مع قيادة المؤتمر الوطني العام والحكومة، لاحظت وجود إيمان مشترك بأن عملية الحوار الوطني من شأنها أن تعلي المصلحة الوطنية الليبية على المصالح الحزبية والمناطقية والمصالح قصيرة الأجل. وفي ضوء تزايد الشعور بخيبة الأمل من العملية السياسية، فإن مثل هذا الحوار من شأنه أن يسمع صوت العديد من الليبيين ويفتح فضاءً لا يستثني أياً من مَن قد يستطيعون أن يسهموا في الحياة العامة، ولكنهم بدون تلك المساهمة يقبعون في حالة انعزال أو تباعد أو تصلب في مواقفهم الحزبية. ومن شأنه أيضا أن يعزز القدرة الوطنية على معالجة الأولويات الملحة ويكفل الدعم الشعبي لجهود بناء الدولة، لا سيما في قطاعي الأمن والعدالة.

وهناك دعوات متزايدة لأن تضطلع الأمم المتحدة بدور نشط في إطلاق الحوار الوطني وتيسيره. لن نتهرب من تحمل مسؤوليتنا بل لا ننفك نصر على أن تكون العملية ليبية الانعقاد والقيادة. وقد أكدت المرة تلو الأخرى للسلطات الليبية – وكذلك للعديد من القادة السياسيين وصناع الرأي– استعدادانا والتزامنا برفد جهود عقد الحوار، أياً كان شكلها، بالمشورة والدعم الفني. ويحدونا الأمل في أن تثمر تلك الجهود في المستقبل القريب.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد متري على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسفير غاسانا.

السيد غاسانا (رواندا) (تكلم بالإنكليزية): وفقا للفقرة ٢٤ (هـ) من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) المتخذ في ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١١، يشرفني أن أقدم إلى مجلس الأمن تقريرا عن عمل اللجنة المنشأة عملا بذلك القرار. يغطي التقرير الفترة من ١٩ حزيران/يونيه إلى ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، وقد اجتمع أعضاء اللجنة خلالها مرة واحدة في مشاورات غير رسمية.

في ٢ تموز/يوليه، تلقت اللجنة التقرير المؤقت لفريق الخبراء عملا بالقرار ٢٠٩٥ (٢٠١٣). وسأقدم باختصار أجزاء من الموجز التنفيذي لتلك الوثيقة.

فيما يتعلق بحظر توريد الأسلحة، خلص الفريق إلى أن السلطات الليبية اتخذت خطوات ملموسة في مجال المساعدة الأمنية من أجل تنفيذ القرار ٢٠٩٥ (٢٠١٣)، مثل إنشاء هيكل لتنسيق المساعدة الأمنية، مما أسفر بالفعل عن إصدار عدد من أولى شهادات المستعملين النهائيين. ورغم هذه الجهود، حذر الفريق من أنه لا يزال هناك المزيد مما يتعين القيام به في هذا الصدد.

وأعرب الفريق عن قلقه من انتشار الأسلحة والذخيرة عبر الحدود الليبية كافة، وأشار إلى تزايد عدد الحالات المبلغ عنها لتهريب الأسلحة والذخائر من ليبيا إلى الجمهورية العربية السورية بحراً وجوا. وفيما يتعلق بانتشار الأسلحة داخل ليبيا، أفاد الفريق بأن الطلب المتزايد على الأسلحة الشخصية والصغيرة قد عزز الواردات من هذه الأسلحة إلى السوق السوداء المدنية في ليبيا. وفي هذا السياق، أبلغ الفريق عن العديد من حالات ضبط الأسلحة قامت بها بلدان أخرى.

وفيما يتعلق بحظر السفر، ذكر الفريق أن الأفراد العشرين المفروض عليهم أصلا حظر السفر توفي منهم خمسة، ويحتجز

منهم أربعة حالياً في ليبيا، ويعيش أربعة آخرون في بلدان أخرى، أما مكان تواجد الأفراد السبعة الباقين فهو غير معلوم. وأفاد الفريق أيضا بأن كلا من سلطنة عمان والحكومة الجزائرية قد أشارت إلى أن عائشة القذافي ومحمد القذافي قد غادرا الجزائر وأنهما موجودان في عمان.

وفيما يتعلق بتجميد الأصول، أفاد الفريق بأنه حصل على إمكانية الوصول جزئياً إلى تفاصيل إضافية تكشف ما بذله سعدي القذافي وشركاؤه من جهود لإخفاء ونقل واستخدام الأصول التي كان ينبغي تجميدها، وبأنه يحقق في تقارير عن كميات ضخمة من الأصول التي يعتقد أنها تعود إلى الكيانات المدرجة و/أو الأفراد المدرجين في القائمة. وأكد الفريق على أوجه القصور التشريعي لدى بعض الدول مما يعوق تنفيذها تدابير تجميد الأصول التنفيذ الصحيح والفعال. وقد أدى ذلك في حالة واحدة على الأقل إلى اختفاء مليوني دولار تقريبا من الأموال التي كان ينبغي تجميدها.

وناقشت اللجنة تقرير فريق الخبراء وتوصياته في مشاورات غير رسمية يوم ١٠ تموز/يوليه. وحظي التقرير باستقبال طيب عموماً، وفيما يلي النقاط الرئيسية التي تبلورت في النقاش: القلق إزاء الانتهاكات المبلغ عنها والأثر المزعزع للاستقرار الناجم عن انتشار الأسلحة إلى خارج ليبيا، خاصة إلى الجمهورية العربية السورية؛ الترحيب بما وضعته السلطات الليبية من إجراءات معينة تهدف إلى تحسين الحالة، مع الاعتراف بأن ثمة الكثير مما ينبغي القيام به؛ الإقرار بانتقال شخصين من الأشخاص المدرجة أسماؤهم من الجزائر إلى سلطنة عمان؛ التحديات التي تواجهها الدول الأعضاء في تنفيذ تجميد الأصول وإمكانية إعادة الأموال المجمدة إلى ليبيا؛ الترحيب بالعلاقة الجيدة بين الفريق والحكومة الليبية؛ والسبل التي يمكن بها مساعدة الفريق في ما يقدمه من طلبات الزيارة والحصول على المعلومات؛ وسبل النهوض بتوصيات فريق الخبراء.

وافقت اللجنة على اتخاذ إجراءات متابعة لأربع من بين التوصيات الثماني. إحدى التوصيات لا تتطلب اتخاذ أي إجراء، وقد اكتفت اللجنة بتسجيل علمها بها فحسب، في حين أن التوصيات الثلاث المتبقية موجهة إلى مجلس الأمن. وفي إطار متابعة الاجتماع، طُلب من الفريق أن يجري تحقيقاً ضافياً في المعلومات التي أفادت بها تقارير صحفية عن عدة شحنات ضخمة من الأسلحة خرجت من ليبيا هذا العام.

ي تكون إجراءات المتابعة المتفق عليه بشأن التوصيات الأربع الصادرة عن فريق الخبراء مما يلي: كتبت اللجنة، بعد أن تلقت في ١٨ تموز/يوليه معلومات إضافية من البعثة الدائمة لليبيا عن هيكل تنسيق المساعدة الأمنية، رسالة إلى الممثل الدائم لليبيا في ٧ آب/أغسطس تطلب فيها المزيد من التوضيح والمتابعة للمسائل المعلقة. وقد ردت البعثة الدائمة لليبيا على الرسالة في ٤ أيلول/سبتمبر. وفي ٢٩ تموز/يوليه و٤ أيلول/سبتمبر، قامت اللجنة بتحديث القيدين الخاصين بعائشة القذافي ومحمد القذافي في قائمتها للأفراد والكيانات الخاضعين لحظر السفر و/أو تجميد الأصول. وفي ١٣ أيلول/سبتمبر، أرسلت اللجنة رسائل متابعة إلى ست من الدول الأعضاء فيما يتعلق بطلبات الزيارة المعلقة التي تقدم بها الفريق.

وفي ٢٤ تموز/يوليه، عرضت اللجنة على الحكومة الليبية جدولا مبسطا وغير رسمي أوجز طلبات الإعفاء والإخطارات المتعلقة بتدابير الحظر المفروض على الأسلحة بموجب القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) والمعدلة بموجب القرارين ٢٠٠٩ (٢٠١١) و ٢٠٩٥ (٢٠١٣) والتي تم تجهيزها من خلال اللجنة، منذ إنشائها وحتى ١٠ تموز/يوليه ٢٠١٣.

وفي ٢٧ آب/أغسطس، استكملت اللجنة مذكرتها الثانية المتعلقة بالمساعدة على تنفيذ حظر الأسلحة، بما يعكس التعديلات التي أدخلها القرار ٢٠٩٥ (٢٠١٣).

كما استكملت اللجنة خلال الفترة المشمولة بالتقرير اتفاقها مع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية الإنتربول بشأن النشرات الخاصة بين الإنتربول ومجلس الأمن، واستعرضت طلب عائشة القذافي لشطب اسمها من قائمة الممنوعين من السفر.

وأخيرا، أود أن أذكر بعض الإحصاءات المستكملة بشأن المسائل التي تناولتها اللجنة منذ التقرير الدوري الأخير إلى المجلس. فيما يتصل بالحظر المفروض على الأسلحة، وافقت اللجنة على طلبي إعفاء وتلقت خمسة إخطارات لم يتخذ بشأنها أي قرار سلبي. كما استجابت اللجنة إلى ثلاثة طلبات توجيه من الدول الأعضاء.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السفير غاسانا على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لممثل ليبيا.

السيد الدباشي (ليبيا): شكرا، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لي للتحدث أمام المجلس. وأهنئكم على توليكم لرئاسة المجلس خلال هذا الشهر. أنا واثق من أنكم ستقودون أعماله إلى أفضل النتائج.

قبل أن أبدأ حديثي عن جوهر الموضوع، أريد فقط أن ألفت الانتباه إلى أنه من الضروري أن تكون هناك إجراءات لدى الأمانة العامة تمكن ممثلي الدول التي يناقش موضوعها في مجلس الأمن من المشاركة بطريقة ميسرة. نعرف أنه في بعض الحالات، لسبب أو لآخر، يتأخر وصول طلب المشاركة إلى رئيس مجلس الأمن أو إلى الأمانة بسبب تقصير من هنا أو من هناك. لكن كان هناك دائما نموذج موجود لدى أمانة المجلس يستطيع أن يوقع عليه الممثل الدائم ويدعى إلى المشاركة فورا. للأسف، هذا اليوم، لم يستخدم هذا النموذج إلا بعد بداية الجلسة بفترة طويلة.

أريد أن أشكر السيد طارق متري على تقريره الهام والدقيق وما احتواه من معلومات عن الوضع في ليبيا. كما أشكر صديقي العزيز، ممثل رواندا، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا، على تقريره بخصوص الجزاءات المفروضة على ليبيا.

تعرفون جميعا أن ليبيا في مرحلة انتقالية. وهي مرحلة معقدة وحساسة، خاصة عندما تكون بعد صراع دام استمر لعدة شهور وبعد سقوط ديكتاتورية وترك البلد دون أي مؤسسات تذكر. فالأمر يتعلق بإقامة سلطة جديدة وإقامة مؤسسات جديدة وأيضا خلق قيادة جديدة. فالحكومة والمؤتمر الوطني العام يواجهان تحديات صعبة في مرحلة معقدة تتشابك فيها عوامل مختلفة. عوامل الفرحة بالنصر على الدكتاتورية وتحقيق الحرية والطموحات العالية للمواطنين، يقابلها كفاءة محدودة في إدارة الدولة وانعدام المؤسسات وعدم وجود قوة ردع للحكومة تمكنها من بسط سلطتها على كامل أراضيها.

فالسلطات الليبية تحتاج إلى دعم هذا المجلس وتحتاج إلى دعم كل عضو في الأمم المتحدة في هذه المرحلة بالذات، حيث تتجه إلى بناء مؤسسات فاعلة وقادرة تقيم الدولة وتبدأ في تنشيط الاقتصاد وتستوعب المقاتلين السابقين وتقيم حكم القانون وتحقق المصالحة الوطنية. عناصر كثيرة تحتاج إلى قيادة قوية بمؤسساتها وقوية بما يتوفر لها من قوة ردع. وبالطبع بدأت الحكومة الآن في إعداد الجيش الوطني. وتسعى إلى إصلاح وإعادة قوة الشرطة وتسليحها، ويحتاج هذا الأمر إلى دعم كل عضو من أعضاء هذا المجلس. وأنا متأكد أنكم كما

وقفتم مع الشعب الليبي في ثورته وكما وقفتم معه في الشهور الماضية ستستمرون في دعمه. ولا شك أن دعمكم ثمين ونحن نعتمد عليه.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعتذر له عن أي سوء فهم صباح اليوم بشأن مشاركته في هذه الجلسة.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. أدعو أعضاء المجلس الآن إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن هذا الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/١٠.